

ان يكون المعسر مستمرا قال رضي الله عنه سوا كان فاسقا او لا والباي ان يكون
 القربى الموصى وانما لم يرد المعسر بالسبب لا بالسبب احسن ان يكون
 يكون وانما لم يرد به بالسبب الذي هو الولاء او التوجه فانه اذا لم
 يكن وارثا له الا بالولاء او التوجه فانه اذا لم يكن وارثا له الا بالولاء
 والتوجه فانه لا يلزم منه نفقة لاسما لصلابه مع وجود النوارث
 وفي شرح له مضر وخور ان قال ان الزوج اذا كان معسرا او مريضا
 ورث من الزوج بالقرابة والسبب فانه يجب عليها نفقة الزوج ولا
 يجوز لها حديد وصنع واجبا لها في زوجها فضلا قال ابو حنيفة
 محمد بن من قول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وما لك لا يكون
 ان الارب اذا كان معسرا له ان يأخذ من ماله وله مقدر الفقه
 دون سائر الاقارب هذا اذا كان الابن صغيرا او غائبا وكان عينا
 لانه اذا كان الابن صغيرا له عليه ولا له ان يأخذ من ماله بالمعسر
 اجماعا فان كان الابن غائبا كثر او كذا كان غائبا له عليه بعض
 الولايه في مع ماله اذا اراد الصلاح للحفظ عليه ولما اذا كان حاضرا
 فلا ميتة واذا كان اقارب المعسر فيهم موصى ومعيتر كان
 لعقته مثل الموصى هذا الذي نرى عليه في الاحكام وهو قول اصالة
 وذكر في عليه السلام في المعسر ما يضره ان لم يكن الموصى على قدر حصته
 من الارث فانه قال في ان المعسر اذا كان له ان معسرا وجدته
 معسر

في الحديث من الفقهاء وبان الفقه على الله رقة والى حصة الوارث
 من الميراث ما في الاحكام وكان عند الله يقول فما ذكره في المعسر ان
 توقف فيه ميتة واذا كان المعسر اخ لام واخت لاب
 موصرا وام وعم لاب معسرا فالفقهاء على من هو موصى منهم
 على قدر الارث وعلى الاخ لام ربعا وعلى الاخت لاب ثلثا ارباعا
 وهو المعسر بثلث يوفقه الاخ وسوق الاخ الام على الام وسوق الاخت
 الاب على العم اذا كانت رتبة في دور الاجام فاما اذا كان هناك
 من خجها عن الارث فلا نفقة عليها والمستلصه عليه ان الفقه
 ظاهرا للموصى فاذا كان الموصى واجدا الزمة تمام الفقه كماله
 كل الارث واذا كان معه غيره وهو موصى ان لم يمتها الفقه على
 قدر ارباعها فان كان معسرا معسرا فالمعسر لا يلزم منه من الفقه
 وهاهنا الموصى هو الاخ من الام وله الثلث وهو سهم من ستة اشهم
 والاخت من الاب لها النصف وهو يلمن واصل الفرض في الارث
 بينهم من ستة فلهما اربعة من ستة اشهم والاخت من الاب لها النصف
 وهو ثلثه واصله والفقه حبان يكون معسرة عليها على قدر
 ارباعها على الاخ لام ربعا وعلى الاخت ثلثا ارباعا قلنا وسوق
 الاخ من الام على الام لانه انما وسوق الاخت على العم لانه لا سهم له
 وهو موصى والعم معسر وهذا انما يلزم ماله الفقه اذا كانت رتبة

المعسر